

## الفصل الأول: خلفية عامة في الأزمات المالية، مفهومها، آثارها وكيفية إدارتها

### I. ماهية الأزمة وإدارتها

إن ظاهرة الصراع هي إحدى حقائق العلاقات منذ فجر التاريخ، وعالم اليوم يتميز بالمتغيرات السريعة التي أسفرت عن توترات شتى، وعلى الرغم من التقدم الحضاري وثبات الدعائم والأسس التي تقوم عليها العلاقات فإن العالم يتسم بتعدد الأزمات الناجمة عن اختلال توازنات القوى الكبرى مع سعي القوى الصغرى إلى تحقيق المزيد من الاستقلال والنمو مما أدى إلى حدوث صراعات و تحالفات تمثلت في أزمات عالمية، إقليمية ومحلية ذات طبيعة زمانية ومكانية مركبة ومعقدة.

لقد كان تفاعل العلاقات بين القوى والكيانات المختلفة وصراعاتها الخفية والعلنية بهدف نقل مراكز السيطرة والهيمنة. إذ بينما تعمل الدول المتقدمة على امتلاك عناصر القوة المختلفة والارتقاء بوسائلها المادية فإن الدول النامية تختلف أزماتها بسبب إفرازاتها المتناقضة الناتجة عن الحقبة الإستعمارية بدلا عن طموحات الإستقلال والتنمية. وإذا كانت الدول المتقدمة تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية فإن الدول النامية ترفض إتباع هذه الأساليب في مواجهة أزماتها مما يجعل الأزمة أشد عمقا وأقوى تأثيرا بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتباع المناهج العلمية في التعامل مع الأزمات وبين الجهل بتلك المناهج والتمسك بتلك الأساليب العشوائية.

وإذا كانت الأزمات تحدث في كل زمان ومكان وبعد أن أصبح العالم وحدة متقاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، بات أي من كياناته عرضة للأزمات التي تؤثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة، ولذلك أصبح استخدام المناهج العلمية في مواجهة الأزمات ضرورة ملحة، ليس لتحقيق نتائج إيجابية من التعامل معها وإنما لتجنب نتائجها المدمرة. وعلم إدارة الأزمات يعد من العلوم الحديثة النشأة والتي أبرزت أهميته من خلال التغيرات العالمية التي أحلت بموازين القوى الإقليمية والعالمية وأوجبت تحليل حركتها واتجاهاتها، إذ يعمل هذا العلم على التكيف مع المتغيرات وتحريك الثوابت ذات التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

### أولا : مفهوم الأزمة ومفهوم إدارة الأزمة

#### 1. مفهوم الأزمة

كلمة أزمة (Crisis) هي كلمة عامة ومعروفة في الوسط الاجتماعي بأنها مشكلة يثير استخدامها في كثير من المجالات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهوم معين أو اتجاه معين في القضايا العامة أو الخاصة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية. والمقصود بفكرة (أزمة) هنا - هي المشاكل أو الأحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار للدولة و يكون حدوثها غير متوقع.

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير، وقد كان لهذه البحوث والدراسات الدور البارز في بناء التأطير والتأصيل المنهجي والعلمي والعملي لحقل جديد في الإدارة هو حقل إدارة الأزمات، حيث لا يقدم الأدب الاقتصادي والإداري تعريفاً ومفهوماً واحداً متفقاً عليه ومقبولاً على نطاق واسع لمفهوم الأزمة. ويتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية ويشتهق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة.

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية kriner وهي لحظة القرار (moment of Decision) إذ في التراجم الإغريقية القديمة، إن الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيرات أساسية وجوهرية في المستقبل.

لقد تعددت تعريفات الأزمة، فاختلقت في بعض الجوانب، واتفقت في جوانب أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

✓ الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع، وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير.

✓ أو هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة.

✓ أو هي موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من "دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة" تتلاحق فيها الأحداث وتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية؛ إذ تعتبر الأزمة تحدياً وصراعاً بين متخذ القرار وبين القوى الصانعة للأزمة مرافقة لقلق أو قوى ضاغطة وتهديد أمن الكيان الإداري.

وتعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه اختيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الاختيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويعرفها الاقتصادي (يوجين فأرجا) بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضاً بطالة كبيرة. كما عرفت الأزمة بأنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري والاقتصادي للوحدة الاقتصادية أو المنظمة مما يفرض ذلك إلى ظهور مشكلة أو أزمة تتطلب اتخاذ قرار إداري حاسم لحلها. ومن الناحية المالية تعرف الأزمة بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي.

كما تعرف الأزمة بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية سيئة، وتعرف في الفكر الإداري المعاصر بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل، فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيها تغير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها أو قد يؤدي هذا التغير إلى نتائج غير مرغوب فيها. وقد عرفها أحد رواد الفكر الإداري Filibegs بأنها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في منظمات الأعمال مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها مخرجاً سريعاً واهتماماً كبيراً لمواجهة هذا الخلل.

وتعرف الأزمة بأنها موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناعات القرار معها ومع تفاعلاتها ومع انعكاساتها المستقبلية، في حين أن البعض الآخر يؤكد أن الأزمة هي موقف تحذيري يتضمن مجموعة من المخاطر أهمها مخاطر تصاعد شدة الموقف، ومخاطر التعرض للرقابة الشديدة الخاصة من الحكومة، أو من المؤسسات المالية أو الاقتصادية أو وسائل

الإعلام ومخاطر تعريض سمعته للنظام الاقتصادي أو القطاع الاقتصادي المعني أو الوحدة الاقتصادية الإيجابية والجيدة للخطر، مما ينعكس بآثار سلبية على أهداف النتائج النهائية للنظام أو الوحدة الاقتصادية، ومن وجهة نظر أخرى يرى شومان منذر أن الأزمة لا تشمل فقط المخاطر Risks والحوادث Accidents والصراع Conflict والتهديدات Threats وعدم الاستقرار Instability، بل أن الأزمة تشمل أيضا الفرص Opportunities ، ولذلك فإن الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار التي تتبع بمحدوث تغيرات جوهرية وحاسمة وقريبة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها أو قد تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبيرة. يستخلص الباحث من المفاهيم السابقة للأزمة ، بأن الأزمة هي: الأحداث المفاجئة التي تفضي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية، لا بل وحتى الاجتماعية منها بما يستلزم إلى إحداث تغيرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإعادة التوازن.

## 2. مفهوم إدارة الأزمة وتطوره التاريخي:

تعددت التعريفات لمفهوم إدارة الأزمات، وإن كان المعنى العام لمجمل هذه التعريفات واحد وهو "كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب سلباتها والاستفادة من إيجابياتها" وإن كان لكل باحث تعريف مختلف في مفرداته ولكنه متفق في معناه.

فيعرف الباحث البريطاني (ويليامز) إدارة الأزمات "بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحماتها".

في حين يرى الخبير البعض أن إدارة الأزمات يجب أن تنطلق من إدارة الأزمة القائمة ذاتها وتحرك في إطار الإستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسة والانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل الاستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي من خلال التنبؤ والاختيار الاستراتيجي للفرص السانحة وتحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو التقليل منها حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة.

وفيما يتعلق بمفهوم الإدارة بالأزمة في هذه الحالة يكون المدير أسيرا لسلسلة متتالية من الأزمات والمشكلات بسبب سوء التخطيط وعدم العناية بالتوقع وانخفاض فعالية المواجهة وبالتالي لا يختار المدير ما يفعله وإنما يفرض عليه ما يفعله وأولوية أموره لا يحددها هو وإنما تحددها الأزمات المتتالية وبالتالي فبدلا من أن يدير هو الأزمات يصبح مدارا بالأزمات.

إنه يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للأزمة وخاصة بعد اتساع نطاق استعماله وانطباعه على مختلف صور العلاقات الإنسانية وفي مجالات التعامل كافة. إلا أن تطوره التاريخي، قد ظهر في الطب الإغريقي القديم، تعبيرا عن نقطة تحول مصيرية في تطور المرض، يرتكز بها شفاء المريض، خلال فترة زمنية محددة، أو موته ومن ثم تكون مؤشرات المرض أو دلائل الأزمة، هي الأعراض التي تظهر على المريض والناجمة عن الصراع بين الميكروبات والجراثيم ومقاومة الجسم لها، وليس عن الأزمة المرضية التي أملت به. وبعد أن شاع اصطلاح الأزمة في المعاجم والكتب الطبية، بدأ استخدامه مع بداية القرن التاسع عشر في التعبير عن ظهور المشاكل التي تواجهها الدول، إشارة إلى نقاط التحول الحاسمة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في عام 1937، عرفت الأزمة بأنها خلل فادح في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوسع في استخدام مصطلح الأزمة في إطار علم النفس عند الحديث عن أزمة الهوية. كذلك استخدمه الديموغرافيون عند حديثهم عن أزمة الانفجار السكاني. وأسفر استخدامه عن تداخل بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المختلفة ذات الارتباط الحيوي والوثيق به.

### ثانيًا : العناصر الأساسية للأزمة

وهذه العناصر هي:

1. عنصر المفاجأة : إذ أن الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضا؛
2. عنصر التهديد : تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر؛
3. عنصر الوقت : أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتاً ضيقاً ومحدداً.

### ثالثًا : العوامل التي تعيق اكتشاف الأزمة:

هناك مجموعة من العوامل التي تعيق الاكتشاف المبكر للأزمة وتحويل دون إصدار إنذارات مبكرة تنبئ بوقوع أزمة ما، وأهم هذه العوامل ما يأتي :

1. عدم قدرة الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية على الاستجابة المناسبة والفاعلية وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة ومنها (الأزمات)؛
2. وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى أفراد النشاط الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بخصوص قدرات هذا النشاط أو الوحدة ومناعتها ضد الأزمات، إذ أن هذا الواقع يؤدي إلى عدم الاهتمام الكافي بما يحيط بالنشاط أو المؤسسة الاقتصادية من مخاطر وأزمات، وهذا يؤدي إلى وقوع ذلك النشاط في الأزمات قبل أن ترصد أية إشارة أو إنذارات مبكرة خاصة بهذه الأزمة.

### رابعًا : خصائص الأزمة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة منها:

1. وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة.
2. الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها، وتجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية ومديريها والعاملين فيها وموردين لها وزبائنها وجميع أفراد المجتمع.
3. تنقسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات، ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح (Stakeholders) وهذه تؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة.
4. وجود حالة من الرعب والخوف في الاقتصاد والمجتمع، وهذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع، إذ أن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلاً.

5. وجود حالة من الشعور بالجدية والعنف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها، وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذل من جهود في مواجهة هذه الأزمة وهناك بعض صناع القرار قد يلجأ إلى التضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم في مواجهة الأزمة.

6. نظراً لانعدام حالة التوازن لدى صناع القرار ( نتيجة لوقوع الأزمة ) فإنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين ومن غير المتخصصين وهذا يقود إلى ارتباك واضح في اتخاذ القرارات.

7. ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة وأصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم المالية والاقتصادية بصورة جوهرية، إلا من خلال الأزمة ونتائجها. ويؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدة وعنفوان الأزمة، حيث تزداد المطالبة بضرورة إحداث تغييرات إدارية جوهرية في القطاع الاقتصادي المعني بالأزمة أو نشاط الوحدة الاقتصادية.

8. تتعرض مصالح بعض منظمات الأعمال والقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى التهديد وإلى ضغوط كبرى من جانب أطراف متعددة، وهذه التهديدات والضغوط تلحق الأذى والضرر بأهداف هذه المؤسسات والمنظمات وأدائها واستقرارها ومعدلات نموها.

ونذكر هنا أنه ليس بالضرورة أن تعصف الأزمات بالنظام الاقتصادي على المستوى الكلي أو الجزئي بصورة فردية أي أن تحدث أزمة واحدة فقط في نفس الوقت، ففي كثير من الأحيان قد يتعرض الاقتصاد على المستوى الكلي إلى أكثر من أزمة واحدة وهذا ما يطلق عليه تزامن الأزمات، وهناك شواهد كثيرة في التاريخ الاقتصادي على الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الدولي ، مثل أزمة البطالة التي تزامنت مع أزمة التضخم العالمي، وقد يكون تزامن الأزمات مترابطاً وقد يكون غير مترابط مثل الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن الماضي والتي تزامنت معها أزمة المديونية العالمية، فالأزمات المترابطة هي التي تحدث بسبب الصلة الوثيقة للعناصر والأحداث وتفاعلها مع بعضها البعض، أما الأزمات غير المترابطة فهي حالة قد تحدث في المنظمة أو الوحدة الاقتصادية تنجم عن وقوع أزميتين أو أكثر في نفس الوقت لأسباب مختلفة غير متصلة ببعضها البعض.

ومن جانب آخر هناك تداخل واضح بين الأزمات، كما أن هناك دورة للأزمات سواء على مستوى منظومة الاقتصاد الكلي أم على مستوى منظومة الاقتصاد الجزئي، حيث يصعب التحديد الدقيق لكل نقطة تنتهي عندها أزمة ما وتبدأ أزمة أخرى ، وحتى تنجح الدولة في مواجهة تزامن الأزمات وإدارتها فإنه عليها أن تقوم بتحليلات وتنبؤات Forecasting مسبقة وتفسيرات وثيقة ومتعمقة لمعرفة الأزمة الحقيقية والجوهرية من بين مجموعة الأزمات التي قد تعصف بالاقتصاد أو في النشاط الاقتصادي في وقت واحد، إذ أن التحديد والتشخيص الدقيق لهذه الأزمة يساعد الدولة وأجهزتها الاقتصادية والمالية المعنية في إدارة هذه الأزمة الجوهرية والحقيقية والأزمات المتزامنة الأخرى بدرجة أكبر من الفاعلية والنجاح.

#### خامساً : بعض المفاهيم التي لها علاقة بمفهوم الأزمة

هناك مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بصورة أو بأخرى بمفهوم الأزمة، وأهم هذه المفاهيم ما يأتي :

1. الكارثة: الكارثة هي حادثة كبرى مدمرة وقعت بصورة فعلية وينجم عنها أضرار فادحة وخسائر كبرى في الممتلكات والأرواح (في الجوانب المادية وفي الجوانب المعنوية)، وقد تكون هذه الكارثة طبيعية ناجمة عن فعل الطبيعة ( مثل الزلزال والبراكين

والعواصف والسيول) وقد تكون فنية يتسبب فيها الإنسان بصورة غير عمدية أو عمدية، وتتطلب مواجهة الكارثة معونات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية، ومن هنا فإن مفهوم الكارثة يختلف عن مفهوم الأزمة إذ ينجم عنها الكثير من الجوانب الإيجابية من أهمها حشد طاقات الموارد البشرية وتوحيد الجهود وتعبئة المشاعر من أجل التغلب على نتائج الكارثة.

**2. القوة القاهرة:** القوة القاهرة هي حالة تنشأ غالباً في الوحدات الاقتصادية على مستوى منظمات الأعمال تقود إلى الإخفاق الكبير في المنظمة وتمنعها من السلوك والتصرف تجاه هذه الحالة، والقوة القاهرة هي ظرف يصعب التنبؤ به ويصعب التحكم فيه وتؤدي في أغلب الأحيان إلى منع الموظف أو المدير من تنفيذ مهامه المحددة المتفق عليها مسبقاً، من جانب آخر، فإن الأزمة تختلف عن القوة القاهرة كون الأزمة ليست ذات طبيعة تعاقدية (كما هو الحال في القوة القاهرة التي تحول دون تنفيذ مهام أو أنشطة محددة تم التعاقد على تنفيذها مسبقاً).

**3. الصدمة:** تعبر الصدمة عن موقف حاد ينجم عن حادث غير متوقع، وتؤدي إلى شعور فجائي بالخداخ والغدر، وشعور بالإساءة غير المتوقعة، وتؤدي الصدمة إلى تتابع الأحداث بصورة تعزز شعوراً مركباً من الخوف والدهشة والذهول والعجز وغير ذلك، ويمكن القول أن الصدمة هي أحد الأعراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد، علماً أن الإحساس بالصدمة يكون إحساساً سريعاً وطارئاً يختفي ويذول بسرعة، وبعد أن يتم إدراك الصدمة وامتصاصها يدرك صناع القرار أن هناك أزمة، وبسبب انتشار الصدمات بصورة كبرى في اقتصاديات البلدان النامية على مختلف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية برز ما يسمى بإدارة الصدمات، وهذا المفهوم (إدارة الصدمات) Shocks management يختلف عن مفهوم (إدارة الأزمات) management Crisis وإدارة الصدمات هي تلك الإدارة التي تركز على شكل الصدمة وعلى إطارها وغلافها الخارجي، وتتم إدارة الأزمات بجوهر الأزمة وعلاجها والتعاطي معها وإدارتها، وهي أسلوب إداري حديث يعبر عن كيفية تعامل الدولة مع الصدمات، وأهم الأدوات الفاعلة لهذه الإدارة هو أسلوب الامتصاص Absorption ويكون ذلك من خلال بناء حاجز وقائي إسفنجي للاقتصاد أو الوحدة الاقتصادية وتكون مهمة هذا الحاجز امتصاص الصدمات، والانتقال بالاقتصاد بعد ذلك من مرحلة امتصاص الصدمة إلى مرحلة التعاطي مع هذه الصدمة واستيعابها وتحليلها والتعرف على جوانبها المختلفة ومن ثم التغلب عليها وعلى نتائجها وأثارها السلبية وتحويل التهديدات إلى فرصة حقيقة تنعكس النتائج الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

**4. المشكلة :** المشكلة هي باعث رئيس يؤدي إلى إحداث حالة تستوجب البحث والتحليل والتفسير، وهذه الحالة تكون في الأغلب حالة غير مرغوب فيها، ومن جانب آخر، فقد تكون المشكلة سبباً في وقوع الأزمة التي تعاني منها الدولة على مستوى الاقتصاد المحلي أو الوحدة الاقتصادية، ولذلك فإنه يمكن القول أن كل أزمة ناجمة عن وجود مشكلة ولكن ليس كل مشكلة تؤدي إلى أزمة، والأزمات في حقيقة الأمر مشكلات جوهرية وقوية وحادة يتم الشعور تجاهها بالانفعال والضغط الكبير، واستمرار هذه المشكلات يهدد الكيان الاقتصادي ويقضي على أهداف الوحدة الاقتصادية ورسالتها ورؤيتها.

وهناك بعض الباحثين يميزون بين المشكلة والأزمة باعتماد معيار الزمن، ووفقاً لوجهة نظرهم فإن:

❖ الأزمة : حالة (ظرف أو موقف) لا يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مدة زمنية معينة.

❖ المشكلة : هي الحالة التي يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مرة واحدة وقد يتصدى إلى معالجتها حتى وإن حدثت مشكلة أخرى.

**5. الصراع:** أن الصراع هو من أكثر المفاهيم قرباً لمفهوم الأزمة، فكثير من الأزمات يكون جوهرها صراع بين طرفين في المنظمة، أو بين المنظمة كطرف، وطرف خارج هذه المنظمة، وتنجم الأزمات عن التعارض والتناقض بين هذين الطرفين، لكن الفرق الجوهرى بين الصراع والأزمة أن الصراع لا يكون بنفس التأثير ونفس حده وشدة الأزمة. من جانب آخر، يكون الصراع أكثر وضوحاً من حيث أهدافه واتجاهاته وأبعاده وأطرافه، بينما تكون هذه العناصر غير محددة وغير معروفة بوضوح في الأزمة، ويتسم الصراع بطبيعة شبه دائمة في منظمات الأعمال والوحدات الاقتصادية، فهناك صراعات تتبدل وتتغير بين أطراف مختلفة وبين مستويات متعددة، بينما تبدأ الأزمة وتنتهي بسرعة وتترك وتخلق وراءها مجموعة من النتائج.

#### سادساً : مراحل الأزمة

تشير أدبيات إدارة الأزمات إلى أن الأزمة تمر في عدة مراحل، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين والكتاب في هذا الحقل على عدد هذه المراحل، بل يتباينون في تقسيماتهم لمراحل تطور الأزمة، وتباين آراء الباحثين والكتاب في عدد ومسميات المراحل التي تمر بها الأزمة، لكن هذا التباين هو تباين شكلي وليس اختلاف في المضامين الجوهرية للأزمة، وهناك تقسيمات متعددة لمراحل الأزمة. ويرى الباحث عدنان أبو قحف أن المراحل التي تمر بها الأزمة هي :

1. مرحلة الميلاد .
2. مرحلة نمو (الاتساع) .
3. مرحلة النضوج .
4. مرحلة التقلص (الانحسار) .
5. مرحلة الاختفاء .

#### سابعاً: مراحل إدارة الأزمات:

يعد التعامل مع الأزمات احد المحاور المهمة في الإدارة ، حيث يقتضي التعامل مع الأزمات وجود نوع خاص من المديرين الذين يتسمون بالعديد من المهارات منها الشجاعة والثبات والالتزان الانفعالي والقدرة على التفكير الإبداعي والقدرة على الاتصال والحوار وصياغة ورسم التكتيكات اللازمة للتعامل مع الأزمة.

و لقد اتفق معظم الكتاب والباحثين على المراحل الخمس لإدارة الأزمة وهي:

**1. المرحلة الأولى:** اكتشاف إرشادات الإنذار: وتتمثل في التصرفات التي تتخذ للحد من أسباب الأزمة وتقليل مخاطرها، وتتضمن هذه المرحلة استشعار الإنذار المبكر الذي ينبى بقرب وقوع الأزمة، و تمثل إشارات الإنذار المبكر مشكلة حيث يستقبل المديرين العديد من أنواع الإشارات في نفس الوقت، ويكون من الصعب عليها التقاط الإشارات الحقيقية والهامة، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدى. إن جرس الإنذار أو صفارة الخطر هما بداية التفاعل الإيجابي للدفاع عن النفس وهو أمر مشروع وواجب.

**2. المرحلة الثانية: الاستعداد والوقاية:** وتمثل الأنشطة الهادفة إلى تغطية الإمكانيات والقدرات وتدريب الأفراد والمجموعات على كيفية التعامل مع الأزمة ويجب أن يتوافر لدى المؤسسة استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات ويتلخص الهدف من الوقاية في اكتشاف نقاط الضعف في المؤسسة ومعالجتها قبل أن تستفحل ويصعب علاجها، والسعي من أجل منع الأزمة من الوقوع أو أن نديرها بشكل أفضل ويتطلب ذلك إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لمقابلة جميع الاحتمالات وتوقع المسارات التي يمكن أن تتخذها الأحداث واختبار ذلك كله حتى يصبح دور كل فرد مألوفاً وواضحاً.

**3. المرحلة الثالثة: احتواء الأضرار أو الحد منها:** تعني هذه المرحلة تنفيذ خطة المواجهة التي تم وضعها في المرحلة السابقة لتقليل الأضرار الناجمة عن الأزمة، إن الهدف من هذه المرحلة هو إيقاف سلسلة التأثيرات الناجمة عن الأزمة ويتم احتواء الآثار الناجمة عن الأزمة وعلاجها وتعتبر مهمة أساسية من مهام إدارة الأزمات التي تهدف في المقام الأول إلى تقليل الخسائر لأدنى حد ممكن ولا شك أن كفاءة وفعالية هذه المرحلة تعتمد إلى حد كبير على المرحلة السابقة التي تم فيها الاستعداد والتحصين لمواجهة الأزمة، ومن الضروري عزل الأزمة لمنعها من الانتشار في بقية أجزاء المؤسسة أو في بقية الدول، كما يجب أن يتفرغ المدبرون للتعامل مع الأزمة وترك الأمور العادية واتخاذ القرارات الروتينية لمن يمكن إنابتهم.

**4. المرحلة الرابعة: استعادة النشاط:** يجب أن تتوفر للمؤسسة خطط طويلة وقصيرة الأجل لإعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل الأزمة واستعادة مستويات النشاط، وهذه المرحلة هي مرحلة إعادة التوازن وتتطلب قدرات فنية وإدارية وإمكانيات كبيرة ودعم مالي.

**5. المرحلة الخامسة: التعلم:** وتتضمن دروس هامة تتعلمها المؤسسة من خبراتها السابقة وكذلك من الخبرات الأخرى للمؤسسة التي تمر بأزمات معينة يمكن للمؤسسة أن تمر بها، ونجد قليلاً من المؤسسات تقوم بمراجعة الدروس السابقة للتعلم من الأزمات التي حدثت، فالأهم الرشيدة هي التي لا تلقي بتجاربها المريرة في سلة النسيان.

#### ثامناً: أساليب حل الأزمة وكيفية التعامل معها

هناك نوعان من أساليب حل الأزمات، الأول معروف و متداول و يصطلح عليه بالطرق التقليدية و الثاني عبارة عن طرق لا تزال في معظمها قيد التجريب و تدعى الطرق الغير تقليدية.

#### 1. الطرق التقليدية: من أهمها:

أ- إنكار الأزمة : حيث تتم ممارسة تعميم إعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها وإظهار صلابة الموقف وأن الأحوال على أحسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها. وتستخدم هذه الطريقة غالباً في ظل الأنظمة الديكتاتورية والتي تفرض الاعتراف بوجود أي خلل في كيانها الإداري وأفضل مثال لها إنكار التعرض للوباء أو أي مرض صحي وما إلى ذلك.

ب- كبت الأزمة : وتعني تأجيل ظهور الأزمة و هو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة قصد تدميرها.

ج- إخماد الأزمة : وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الازموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الإنسانية.

د- بخس الأزمة: أي التقليل من شأن الأزمة وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها أزمة غير هامة.



هـ- **تنفيس الأزمة:** وتسمى طريقة تنفيس البركان حيث يلجأ المدير إلى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان و الغضب والحيلولة دون الانفجار.

و- **تفريغ الأزمة :** حسب هذه الطريقة يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة ليتحول إلى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته.

و يكون التفريغ على ثلاث مراحل :

- **مرحلة الصدام :** أو مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة للأزمة لمعرفة مدى قوتها وتماسك القوى التي أنشأتها.

- **مرحلة وضع البدائل:** وهنا يقوم المدير بوضع مجموعة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فرقة انبثقت عن الصدام.

- **مرحلة التفاوض مع أصحاب كل فرع أو بديل :** أي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكليف أصحاب كل بديل عن طريق التفاوض مع أصحاب كل فرع من خلال رؤية علمية شاملة على عدة تساؤلات مثل ماذا تريد من أصحاب الفرع الآخر وما يمكن تقديمه للحصول على ما تريد ؟.

ز- **عزل قوى الأزمة :** يقوم مدير الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للأزمة وعزلها عن مسار الأزمة وعن مؤيديها وذلك من أجل انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها وحلها والقضاء عليها.

2. **الطرق غير التقليدية:** وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته وأهم هذه الطرق مايلي:

أ- **طريقة فرق العمل :** وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل.

وهذه الطرق إما تكون طرق مؤقتة أو تكون طرق عمل دائمة من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها وتهيئتها لمواجهة الأزمات وأوقات الطوارئ.

ب- **طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات:** حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت أزمة وتستخدم هذه الطريقة غالبا في المنظمات الصناعية عند حدوث أزمة في المواد الخام أو نقص في السيولة.

ج- **طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات :** وهي أكثر الطرق تأثيرا وتستخدم عندما تتعلق الأزمة بالأفراد أو يكون محورها عنصر بشري وتعني هذه الطريقة الإفصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل ديمقراطي شفاف.

د- **طريقة الاحتواء:** أي محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود ومثال ذلك الأزمات العمالية حيث يتم استخدام طرق الحوار والتفاهم مع قيادات تلك الأزمات.

هـ- **طريقة تصعيد الأزمة:** وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم وعندما يكون هناك تكتل عند مرحلة تكوين الأزمة فيعمد التعامل مع الموقف إلى تصعيد الأزمة لفك هذا التكتل وتقليل ضغط الأزمة.

و- طريقة تفرغ الأزمة من مضمونها: وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسي أو اجتماعي أو ديني أو إداري.... وغيرها، ومهمة المدير هي إفقاد الأزمة هويتها ومضمونها وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوى الأزموية ومن طرقها الشائعة :

- التحالفات المؤقتة.

- الاعتراف الجزئي بالأزمة ثم إنكارها.

- تزعم الضغط الأزموي ثم توجيهه بعيدا عن الهدف الأصلي.

ز- طريقة تفتيت الأزمات : وهي الأفضل إذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد إبطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال إيجاد زعامات مفتعلة وإيجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الأزموية وهكذا تتحول الأزمة الكبرى إلى أزمات صغيرة مفتتة.

ح- طريقة تدمير الأزمة ذاتيا و تفجيرها من الداخل : وهي من أصعب الطرق غير التقليدية للتعامل مع الأزمات ويطلق عليها اسم المواجهة العنيفة أو الصدام المباشر وغالبا ما تستخدم في حالة عدم توفر المعلومات، وتستخدم في حالة التيقن من عدم وجود البديل ويتم التعامل مع هذه الأزمة على النحو التالي :

- ضرب الأزمة بشدة من جوانبها الضعيفة.

- استقطاب بعض عناصر التحريك و الدفع للأزمة .

- تصفية العناصر القائدة للأزمة.

- إيجاد قادة جدد أكثر تفهما.

ط- طريقة الوفرة الوهمية: وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات فقدان الموارد التموينية حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتا.

ك- طريقة احتواء و تحويل مسار الأزمة: وتستخدم في الأزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ونتائجها بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من أخطارها.

### 3. المسببات الخارجية :

أما إذا كانت الأزمة ناتجة عن مسبب خارجي فيمكن استخدام إحدى الطرق الآتية:

أ- أسلوب الخيارات الضاغطة : مثل التشدد والتهديد المباشر.

ب- الخيارات التوفيقية : حيث يقوم أحد الأطراف بإبداء الرغبة في تخفيف الأزمة ومحاولة إيجاد تسوية عادلة للأطراف.

ج- الخيارات التنسيقية : وهنا يستخدم كلا الأسلوبين الأخيرين أي التفاوض مع استخدام القوة.

تاسعا: عوامل النجاح في إدارة الأزمة:

يتوسع بض الباحثين في رصد وتحليل العوامل التي تضمن الإدارة الفعالة والناجحة للأزمات حتى أنها تشمل كل العوامل و الإجراءات اللازمة لنجاح أي نوع من الإدارة في مجالات الحياة المختلفة، لكن الرصد العلمي الدقيق لعوامل النجاح في إدارة الأزمة يجب أن يركز على أهم العوامل ذات الصلة المباشرة بموقف الأزمة وبالمراحل المختلفة لتطورها في هذا الإطار نركز على العوامل التالية :

✓ إدراك أهمية الوقت لأنه أهم المتغيرات الحاكمة في إدارة الأزمات فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطراً بالغاً على إدراك الأزمة وعلى عملية التعامل معها فهو عامل مطلوب لاستيعاب الأزمة والتفكير في البدائل واتخاذ القرارات المناسبة والسرعة في تحريك فريق إدارة الأزمات.

✓ إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة المنظمة وبكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها. وآثار وتداعيات ذلك على مجمل نشاطاتها. ومن المؤكد أن المعلومات هي المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الأزمة المختلفة والإشكالية أن الأزمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات، من هنا فوجود قاعدة أساسية للبيانات والمعلومات تنسم بالدقة والتصنيف وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيراً في وضع أسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها.

✓ توافر نظم إنذار مبكر تنسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات إلى متخذي القرار، ويمكن تعريف نظم الإنذار المبكر بأنها أدوات تعطي علامات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على أبعاد موقف ما قبل التدهور، وتحوله إلى أزمة تمثل مصدر للخطر على المنظمة.

✓ الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات عملية تعني تطوير القدرات العلمية لمنع أو مواجهة الأزمات ومراجعة إجراءات الوقاية ووضع الخطط وتدريب الأفراد على الأدوار المختلفة لهم أثناء مواجهة الأزمات، وقد سبقت الإشارة إلى تدريب فريق إدارة الأزمات.

✓ القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة مع تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المنظمة أو المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الأزمة. وبالتالي حشد واستنفار الطاقات من أجل مواجهة الأزمة والحفاظ على الحياة، ونشير إلى أن التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات أو المجتمعات قد تلعب دور كبير في توحيد فئات المجتمع وبلورة هوية واحدة له في مواجهة التهديد الخارجي.

✓ نظام اتصال يقيم بالكفاءة والفعالية: لقد أثبتت دراسات وبحوث الأزمة والدروس المستفادة من إدارة أزمات وكوارث عديدة أن اتصالات الأزمة تلعب دور بالغ الأهمية في سرعة وتدفق المعلومات داخل المنظمة وبين المنظمة والعالم الخارجي وبقدر سرعة ووفرة المعلومات بقدر نجاح الإدارة في حشد وتعبئة الموارد ومواجهة الشائعات وكسب الجماهير الخارجية التي تتعامل معها المنظمة، علاوة على كسب الرأي العام.

## II. رؤية الفكر الاقتصادي للأزمات المالية والنظريات المفسرة لها

أولاً : موقع الأزمة في الفكر الاقتصادي:

تشير الدلائل التاريخية أن الأزمات الاقتصادية Economic Crisis هي أحد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي، وقد أبدى منذ زمن معين كثير من المفكرين والاقتصاديين أرائهم ووجهات نظرهم حول دوافع هذه الأزمات ومبرراتها الأساسية، إذ أكد البعض منهم أن الخلل الجوهري لأزمات النظام الرأسمالي هي سرعة دوران رأس المال، فرأس المال الثابت يميل إلى الزيادة بسرعة أكبر من سرعة دوران رأس المال الجاري أو المتغير مما يؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الإنتاج، وتحتاج عملية تكرار مستويات الإنتاج بمعدلات أعلى باستمرار إلى ضرورة زيادة حجم التراكم الرأسمالي بمعدلات أكبر تسمح بزيادة الطاقات الإنتاجية. والحقيقة أن هذه الأفكار كانت أحد منطلقات المذهب التجاري والتي تزامنت مع بداية النهضة الاقتصادية عندما تولى التجار مسؤولية إدارة السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية وذلك في القرنين السابع والثامن عشر فقد تحقق في ظلهم الازدهار الاقتصادي في معظم الأقطار الأوربية، حتى تلك التي عدت فيها السياسة التجارية فاشلة، فقد كانت إجراءات التجار على وجه الخصوص مصدراً مهماً لتحقيق التراكم الرأسمالي في إنكلترا ونقطة انطلاق الثورة الصناعية كما كان سعيهم لتنمية الصادرات سبباً رئيساً في تطور الصناعة وكان لهذا المذهب تأثير كبير في الفكر الاقتصادي من جهة وعلى التطور الاقتصادي من جهة أخرى، كما كان لاهتمامهم الشديد بدخول النقود المسكوكة من المعادن الثمينة الأثر من الحد من تقلبات الأسعار كما كان لهم الدور الأول في وضع نظريات النقود (النظرية المعدنية والنظرية الكمية للنقود وتحديد آلية عملها في معالجة الأزمات الاقتصادية وتشكيل آلية الأسعار)، أضف إلى ذلك أن اهتمام التجار بتحقيق فائض في الميزان التجاري قادهم إلى الاهتمام بوضع إستراتيجية لتنمية القطاعات الرائدة في الاقتصاد لتحقيق فائض اقتصادي يضمن قوة الدولة وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وكذلك تسخير باقي القطاعات لتمكين من تحقيق أهدافها، وحث التجار على تخفيض سعر الفائدة من أجل تشجيع الاستثمارات، حيث انتقد أنصار المدرسة الكلاسيكية (نظرية الحرية الاقتصادية) انتقاداً لادعا على التجار وكانوا منذ القرن الثامن عشر يهاجمون تقييد التجارة الخارجية ونظام الحماية الذي كان متبعاً في كل الأقطار الأوربية بتأثير المذهب التجاري، وقد حمل الليبراليون المذهب التجاري مسؤولية الوقوف حجر عثرة في طريق توسع التجارة الدولية وكذلك عرقلة تحقيق التوازن الاقتصادي وشهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتصار نظرية الحرية الاقتصادية وتراجع أفكار المذهب التجاري، إن هذا الانتصار استمر لأن الحرية الاقتصادية التي نادى بها الاقتصاديون (المدرسة التقليدية) ضرورة لخدمة الاقتصادات المتقدمة على حساب الاقتصادات الأقل تطوراً ومع هذا شهدت أوروبا والعالم المتقدم أزمات اقتصادية عاصفة أدت إلى إلحاق الكوارث بالمنتجين والمستهلكين على السواء مما قاد إلى إعادة النظر في مبدأ الحرية الاقتصادية ثم التراجع عن النظريات الليبرالية في التجارة الدولية وتأكيد للاقتصاديين عجز الحرية الاقتصادية في تحقيق التوازن الآلي في موازين المدفوعات، كما اثبت التاريخ الاقتصادي المعاصر عدم صلاحية مبدأ الحرية الاقتصادية في العلاقات الدولية لخدمة النمو الاقتصادي ولاسيما الدول الأقل تطوراً.

وفي خضم هذه الأحداث برز إلى السطح جون مينا رد كينز اقتصادي انكليزي، وهو مؤسس النظرية الكينزية التي عرضها في كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) عام 1936، وقد عارض كينز مفاهيم النظرية الكلاسيكية التي كان يؤمن بها آدم سميث والتي كانت من المسلمات في ذلك الوقت، وجاء كينز بنظريته في خضم أحداث الكساد الكبير والأزمة الاقتصادية العالمية التي عجز الكلاسيك من إيجاد حل لها لتصبح طوق النجاة الذي كانت تبحث عنه الدول الغربية في ذلك الوقت العصيب، وتتركز نظرية كينز على أنه لا بد للدولة أن تتدخل في الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية للتحكم في

الدورات الاقتصادية، فالدولة تستطيع تنشيط الاقتصاد وتميمته من خلال التحكم في الإنفاق الحكومي ومستوى الضرائب في المجتمع، فتستطيع الدولة مثلاً أن تزيد من إنفاقها الحكومي وتخفف الضرائب أو بهما معاً لتنشيط الاقتصاد وتقليل معدلات البطالة بما يؤدي ذلك إلى رفاهية المجتمع. كما تستطيع الدولة من خلال السياسات النقدية الخاصة بالبنوك المركزية التحكم في مستوى عرض وطلب النقود في المجتمع فإذا أرادت الدولة تنشيط الاقتصاد فعليها خفض الفائدة لتساعد على زيادة الإقراض وتوفير السيولة في المجتمع بما تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي أما إذا أرادت كبح جماح الاقتصاد فعليها رفع معدلات الفائدة لتحجيم الإقراض وامتصاص السيولة من المجتمع ومن ثم يبدأ النمو بالانكماش والتراجع. واستمر النظام الرأسمالي في تبني نموذج كينز الاقتصادي منذ منتصف ثلاثينات القرن الماضي وحتى نهاية عقد الستينات منه. ومع أن أزمة الثلاثينات هي أعقد أزمة اقتصادية مر بها العالم، ولكن تلتها أزمات اقتصادية أخرى مثل أزمة العالم، ولكن تلتها أزمات اقتصادية أخرى مثل أزمة عام 1974 - 1975 التي أعلنت عن مرحلة جديدة من مراحل تطور النظرية الرأسمالية، وكذلك أزمة عام 1981 - 1983 التي تعد أشد عنفاً من أزمة السبعينات، وهكذا فإن دورة الأعمال هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزميتين، وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد، معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي. لقد تدهورت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط سنوي بلغ 6% في ستينات القرن الماضي إلى متوسط سنوي يبلغ 2% خلال الفترة 1973-1982، وانخفضت هذه المعدلات من متوسط سنوي بلغ 4.7% فيما بين عامي 1965، 1973 لتصبح 3.1% بين عامي 1971، 1975 ثم انخفض إلى 2.3% للمدة من 1981 - 1985، ومع عودة حالة الانتعاش في عام 1984 فقد عاد معدل النمو الاقتصادي للانخفاض من جديد في عام 1985 وعام 1986 واستمرت معدلات التقلب والتغيرات الاقتصادية تتجه بشكل سريع في أغلب البلدان الرأسماليين.

ولقد صاحب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية زيادة في معدلات التضخم Inflation وارتفاع كبير في نسب البطالة Unemployment وبلغت هذه المعدلات والنسب أبعاداً خطيرة في مطلع الثمانينات وإذا كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد نجحت في الحد من هذه المعدلات فانخفضت من 8.2% كمتوسط للمدة 1976 - 1980 لتصل إلى 5.8% كمتوسط المدة 1981 - 1985 ووصلت إلى 3.3% في عام 1986، فإن معدلات النمو الاقتصادي ظلت منخفضة. واصطحبت هذه الأزمات كما هو متوقع ببطالة بمعدلات عالية، ففي منتصف عام 1975 كان هناك (15) مليون عامل عاطل في البلدان الصناعية المتقدمة وفي عام 1976 ازداد عددهم إلى 18.3 مليون عاطل وامتدت ظاهرة البطالة إلى فرنسا وإلى ألمانيا وارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة من 6% في عام 1979 إلى 10.5% في عام 1982، وبلغت أكثر من 10% في دول أوروبا الغربية، وكذلك فقد اصطحبت هذه الأزمات أيضاً بتغيرات جوهرية في نمط حجم التبادل التجاري الدولي وظهرت محدودية استجابة التجارة الدولية للنمو في الإنتاج الدولي، كذلك انخفض معدل نمو التجارة الدولية مقارنة بمعدلات نمو الإنتاج العالمي وانخفض معدل نمو التجارة الدولية خاصة في السلع الأولية ومنها النفط الخام، وهكذا فإن الأزمات الاقتصادية التي جاءت بعد الأزمة العالمية الكبرى والتي ظهرت معظمها في ستينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي صار أسلوب معالجتها يخلق نتائج سلبية ومشاكل بالغة التعقيد ليس فقط للبلدان الصناعية وإنما للبلدان النامية أيضاً. في ظل هذه الأزمات والتغيرات الاقتصادية التي مر بها العالم استمر كثير من الاقتصاديين يؤكدون على ضرورة إعادة تطبيق أفكار كينز في

معالجة الأزمات من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية بما يؤدي إلى سد النقص في الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج، وهذا ما حدث فعلاً في كثير من دول العالم، غير أن هذه الأفكار في الحقيقة لم يقتنع بها الكثير من الاقتصاديين ولهذا فقد واجهت الرفض والمعارضة من أغلب المفكرين الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي جوزيف شومبيتر عندما أصدر كتابه في عام 1942 (الرأسمالية والاشتراكية)، حيث أدان فيه بعبارة قاطعة أفكار كينز ونظريته الاقتصادية وبين فيه أخطاء كينز وعيوبه الأكثر خطورة عندما أصر على ضرورة الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسة العملية. لم يكن شومبيتر مثل كارل ماركس نائراً على الرأسمالية يتمنى زوالها بل على العكس من ذلك كان يحب الرأسمالية ويتمنى معرفة أسباب ضعفها حتى يجنبها مصيرها المحتوم من الانهيار لكي تحل محلها الاشتراكية، لذا فقد كان سائداً لديه أنه إذا كانت الابتكارات هي الحافز الرئيسي الذي يدفع عجلة الرأسمالية للدوران فإن النهاية قد تأتي من استنفاد الابتكارات الممكنة، وهكذا فإذا كان من المفروض وصول التحسينات التي يمكن إدخالها على طرق الإنتاج إلى حدودها القصوى ففي هذه الحالة لن يكون أمام المنظمين أي شيء عمله، وعليه يكون من المتوقع أن تتقارب الأرباح ومعدلات الفائدة بل وتصل تدريجياً إلى الصفر، وبذلك فسوف تتلاشى الطبقة البورجوازية التي تعيش على الأرباح والفائدة، والنهاية التي يصل إليها شومبيتر هي أن الرأسمالية سوف تتلاشى وتزول، وأن سبب ذلك يكمن في قوة الرأسمالية نفسها كنظام إنتاجي يصل بعد مدة إلى غايته في العملية الإنتاجية، لا يكون هناك أي دوافع للمنتمين والمنظمين بإنتاج المزيد من السلع، وهكذا فكما كانت المقدمة مختلفة بين شومبيتر وماركس، فإن النهاية كانت مختلفة بينهما، فبينما يرى الأول أن انهيار الرأسمالية يكون بسبب قوتها، نجد أن الثاني يرى أن هذا الانهيار يكون بسبب ضعفها وفشلها، وهذا الموضوع يقودنا إلى تفسير الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي في ظل النظريات الاقتصادية.

#### ثانياً: النظريات الاقتصادية المفسرة للأزمات المالية:

لقد اتسمت المدة المحددة ما بين 1945 - 1987 بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال، والتفسيرات التي أكدت على انخفاض الأرباح ونظرية قصور الطلب الفعلي (Keynes) وأراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض، وأراء مدرسة التوقعات العقلانية، وأراء المدرسة المؤسسية، والنظرية النقدية التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان النقدي، وسنبحث في هذا المحور آراء بعض هذه النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي ومنها :

#### 1. نظرية الاقتصادي فريش (R - Frisch) :

ميز فريش بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية، إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للأزمة، أما آليات انتشار الأزمات فهي دائماً الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية، وأن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية وحد الآن هي معروفة .. أما آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخلياً، تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة، فتتميز كل مدة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار، والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان (التسليف) مقنناً ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع

الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي، فيقل الطلب على العمالة وينخفض المخزون السلعي ومن ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود، وبذلك يقول Frisch أن انخفاض مدة التسليف هو الأداة الفعالة داخلياً لنشر الأزمة.

وهناك نظرية أخرى مفسرة لأزمات النظام الرأسمالي هي نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل العائد) حيث بين بعض الاقتصاديين أن تراجع الأرباح كانت السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للمدة 1945 – 1986، ويؤكدون أن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه المدة الذي دفع إلى تحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساسي لحدوث الأزمة بينما الصدمات الخارجية (كارتفاع أسعار النفط الخام) مجرد شرارات لنشوب الأزمة، أي نمط الإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى تراجع معدلات الأرباح والصدمات الخارجية تعد عامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة، وقد استند هؤلاء الاقتصاديون في إثبات صحة هذا التحليل، بدراسة الحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة خلال العقد السادس والسابع من القرن العشرين، إذ تم تحديد ثلاث تصدعات أو أزمات أصابت تلك الاقتصاديات والتي تم تحديدها بدقة في النصف الثاني من العقد السادس في الولايات المتحدة، وفي عام 1973 في معظم البلدان الغربية وفي عام 1979 في فرنسا، وقد فسر كثير من الاقتصاديين أن تراجع أرباح الإنتاجية يعود للأسباب الآتية :

✓ انفجار أزمة العمل أو التشغيل في منتصف القرن العشرين وتغير سوق العمل النوعي مما تسبب بزيادة التكلفة الخيرية للنتائج.

✓ تدخل الدولة المتزايد والمتمثل بحصة النفقات العامة (نفقات الدولة، السلطات المحلية، الضمان الاجتماعي) إلى النتائج المحلي الإجمالي.

✓ تزايد العمل غير المنتج بسبب أنه غير مدفوع الأجر من الرأسمالي ومن ثم لا يولد قيمة مضافة للتراكم ولا يمكن أن يحقق أرباح.

✓ تغير بنية ومواقع القطاعات الاقتصادية بين مدة وأخرى، إذ تناقصت الأرباح في السنوات الأخيرة في قطاعي الصناعة والزراعة وبرز دور قطاع الخدمات بسبب ارتفاع نسبة عدد المنشغلين فيه مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما أنصار المدرسة الكينزية فقد فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في المدد الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي، وحددوا سبب ذلك، بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973 والتي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين ومن ثم الأرباح المتوقعة، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام، وبسبب بقاء منحني الطلب الكلي على حاله، لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة أما تحليل مدرسة اقتصاديات جانب العرض لأزمات النظام الرأسمالي، فإنها كانت ترى أن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لأزمات إفراط الإنتاج بحكم إيمانهم الشديد بقانون J.B.say (العرض يخلق الطلب) وبناءً عليه توجد دائماً مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، وأن عناصر الخلل التي تظهر بين العرض الكلي والطلب الكلي تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات، ويرى أنصار هذه المدرسة أن الثروة في الاقتصاد القومي هي دائماً تكفي لشراء المنتجات لذلك تكون القوة الشرائية والقوة

الإنتاجية في حالة توازن دائم ولا يمكن أن يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي، ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة، إلا أنهم ما زالوا يستندون على أن خير وسيلة لمحاربة أزمات الرأسمالية، تكمن في زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات.

أما المدرسة المؤسسية Institutional School التي تعد أحد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر والناقد لواقع الرأسمالية، تنطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكوّن منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها، " أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية وأن ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية، تتبناها الدولة، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة ... وهكذا يخلص الاقتصادي Calbraith الذي يعد أحد مؤسسي هذه المدرسة إلى أن مشاكل النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميّز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق، لذلك فإن تحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من مأزق الركود الاقتصادي من وجهة نظر Calbraith يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق.

أما النظرية النقود الحديثة التي جاء بها الاقتصادي فريدمان Freidman هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عرّى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول، بأنه لم يحدث قط إن وقعت حادثة تغيرات فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الاتجاه نفسه، وأن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.

## 2. نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار :

الاقتصادي السويدي Castel الذي يؤكد أن نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد من عرض رأس المال، ويرى (كاسل) أن قوى التطور الاقتصادي طالما إنحما لا يمكن أن تأتي منتظمة فإن عدم انتظامها سيؤديان إلى توسع كبير في المعدلات المعتدلة للنشاط الاقتصادي، وتتمثل حالات التوسع الكبيرة في مدد من الرواج والانتعاش تنتهي دائما إلى حالة الكساد والانهيار، ويعتقد كاسل إن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحني النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسارة جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير من المؤسسات، ومما يدل على حدوث الأزمة هو ارتفاع سعر الفائدة الذي يتسم بانخفاضه النسبي في بداية مرحلة التوسع. وكانت (النظرية النقدية) من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود



والائتمان، بل إن الجميع تقريباً يتفقون على أن الجانب النقدي هو السبب المباشر في وقوع الأزمات الاقتصادية... وأن التغيرات في كمية النقود تتأثر هي الأخرى بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، إذ يلاحظ وابتداء من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرن الرابع عشر وحتى العقد الثالث من القرن العشرين ومفكرها ابتداء ب J.podin، (1530-1596) و Fisher و J.lock ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين (فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي أثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) إلا أنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار) الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض من وجهة نظر ريكاردو أن يكون الإصدار النقدي خاضعاً لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من أجل الحد من الزيادة في عرض النقد الذي لا يناسب المطلوب ومن المنتجات، ومن ثم ظهر ما يعرف بنظرية الأرصدة النقدية Cash balances theory التي كانت امتداداً للتحليل الكلاسيكي وروادها أمثال مارشال، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في مستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود) وفيما بعد ظهرت (النظرية النقدية الكنزية) كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك وأن بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالأستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الأستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتحجج إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد (القاع)، وكانت النظرية النقدية الكمية الحديثة التي عرفت بمنهج شيكاغو أو النقديون التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين بزعامة فريدمان هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الأستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول بأنه لم يحدث أبداً حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغيراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً وفي الاتجاه نفسه، وأن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات عرض النقد وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات انخفاض في معدلات نمو عرض النقد وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد، أما النظرية السياسية للأزمة فإنها ترجع الأزمات الاقتصادية إلى السياسيين الذين يتلاعبون في السياسات المالية والنقدية لتحقيق مصالح سياسية وانتخابية إذ أن العديد من الأزمات الاقتصادية التي حدثت تمثل انحراف إحدى أو كلتا السياستين عن المسارات التي من شأنها المحافظة على تحقيق الأستقرار المتمثل بالمحافظة على قيمة العملة داخلياً وخارجياً.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأزمات الاقتصادية يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك ومن ثم فإن لكل أزمة متغيراتها وظروفها ومن ثم فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بأن التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست سهلة لكن عملية الأستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة.

### III. ماهية الأزمات المالية.

#### أولاً: مفهوم الأزمة المالية

. تعريف الأزمة سياسياً: من الناحية السياسية، يقصد بالأزمة تلك الحالة أو المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي لتعصف به، إذ تستدعي اتخاذ قرارات لمواجهة التجديدات الحكومية و المؤسساتية، الانقلابات السياسية، العنف السياسي... الخ .  
تعريف الأزمة اقتصادياً: إذا اعتبرنا الأزمة كظاهرة اقتصادية فهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها.  
إذ يمكن في هذا السياق إدراج التعاريف التالية:

- يرى دانييل ارنولد: "أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي" .  
- الأزمة الاقتصادية عند كينز: "يرى جون ماينرد كينز أن الأزمات الاقتصادية هي تلك الأزمات التي تنشأ عن نقص في الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي بسبب هبوط الفعالية الحدية لرأس المال".

ومنه الأزمة المالية يمكن تعريفها بصفة عامة على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف، هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها.

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية إبان فترة الكساد العظيم خلال الفترة 1929-1933 حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و بالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك.

كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987 إلى الانهيار وحققت خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994 والكثير من البورصات الأخرى و التي سنتطرق إلى أهم أزماتها.

#### ثانياً: تصنيف الأزمات المالية

1. أزمة النقد الأجنبي: تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ويعبر بعض المحللين بين أزمات العملة ذات الطابع القديم " أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاماً أو خاصاً) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحرراً وتكاملاً إلى الضغط سريعاً على سعر الصرف.

**2. الأزمة المصرفية:** تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، و تحدث بالتزامن مع أزمة العملة.

**3. أزمة الديون:** تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة. و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

### ثالثاً: أسباب حدوث الأزمات وقنوات انتشارها

وقد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وتفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الاتجاهات البورصية (مثال: مؤشر داو جونز، كما حدث في أزمة نيويورك 1929). ولا يمكن حصر الأزمات المالية في سبب واحد أو بين سببين؛ إذ توجد جملة من الأسباب تتضافر فيما بينها في آن واحد لإحداث أزمة مالية.

**1. عدم استقرار الإقتصاد الكلي:** تعد التقلبات في المتغيرات الداخلية والخارجية للإقتصاد الكلي عنصراً مهماً في حدوث الأزمات الإقتصادية كما تشير إلى ذلك الأحداث التاريخية للأزمات.

أ- **المتغيرات الخارجية:** تعتبر المتغيرات التالية من بين المصادر الأساسية الخارجية للأزمات المالية :

✓ **التقلبات في شروط التبادل التجاري:** يعتبر أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية؛ فمع انخفاض شروط التجارة يصعب

على عملاء البنوك المشغولين بالتصدير الإستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون.

✓ **التقلبات في أسعار الفائدة العالمية:** تعتبر من المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية؛ فالتغيرات الكبيرة فيها لا

يؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل تؤثر حتى على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ودرجة جاذبيتها أين

يقدر بين 50 و 67 بالمئة من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال تسعينات القرن الماضي سببها

المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالمياً.

✓ **التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية:** تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر

الاضطرابات على مستوى الإقتصاد الكلي؛ والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث الأزمات المالية؛ و في هذا

المجال أكدت العديد من الدراسات وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار

الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا.

ب- **المتغيرات الداخلية:** على الصعيد المحلي تعتبر التقلبات في معدل التضخم عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على

القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً منح الإئتمان وتوفير السيولة؛ وقد اعتبر الركود الإقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات

الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية؛ كما أن هناك آثارا سلبية أخرى على مستويات النمو الناتج المحلي الإجمالي؛ والتي كان لها دورا هاما في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

**2. اضطرابات القطاع المالي:** شكل التوسع في منح الائتمان؛ التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الخارجية وانخيار أسواق الأوراق المالية قاسما مشتركا سابقا لحدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا؛ إذ شهد القطاع المالي فيها خلال ثمانينات القرن الماضي توسعا كبيرا تواكب مع الإنفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الإنغلاق والكتب المالي؛ بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد؛ حيث عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية؛ فمن ناحية أدى التوسع في منح ائتمان لحدوث ظاهرة تركز ائتمان سواء في نوع معين من القروض أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي؛ ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية حصول انتعاش كبير في منح الائتمان؛ كما كان انتكاس سوق الأوراق المالية قاسما مشتركا في عديد الأزمات المصرفية للدول النامية؛ وكان الانتكاس أكبر في النامية مقارنة بالصناعية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي؛ و يمكن تركيز اضطرابات القطاع المالي فيما يلي:

**أ- عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:** يؤدي التوسع في منح الائتمان لظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصرف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتهم الآجلة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة أو أكثر جاذبية من المحلية منها؛ أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج؛ وقد يتعرض زبائن المصارف لعدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.

**ب- تحرر مالي غير وقائي:** إن تحرير المشاريع بعد فترة طويلة من الانغلاق يؤدي لحدوث أزمة مالية؛ فعندما يتم تحرير أسعار الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة؛ ويتوافق ذلك مع التوسع في منح الائتمان؛ والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية؛ كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد من الضغوط التنافسية على المصارف المحلية وقبول أنواع جديدة من المخاطر.

**3. تشوه نظام الحوافز:** إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية؛ فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر الناجمة عن الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته؛ ومن ناحية أخرى دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها كانت سببا أساسيا للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها؛ لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات؛ بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان؛ كما دلت التجارب أيضا على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في إخفاء الديون المهدومة سنوات عديدة نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى؛ وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

4. **نظام المشتقات المالية:** يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على المشتقات المالية المعتمدة أساساً على معاملات وهمية ورقية؛ ولا يترتب عنها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي عينها المقامرات والمراهانات التي تقوم على الحظ؛ و الأدهى أن معظمها يقوم على ائتمان من البنوك على شكل قروض.

5. **انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي:** كالاستغلال والكذب والمعاملات الوهمية.

6. **عدم تماثل المعلومات:** وهي تعبر عن موقف يكون فيه أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين؛ مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الخاطئة وغير السليمة؛ كما يترتب عن ذلك زيادة المخاطر المعنوية؛ وفي نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني؛ حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الاستفادة منها؛ كذلك في تحديد أولويات الفحص والتخصص الأمثل في الموارد الإستراتيجية والتخطيط المسبق للفحص وتوجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك ممكن أن يعوق التشغيل الكفء للنظام المصرفي.

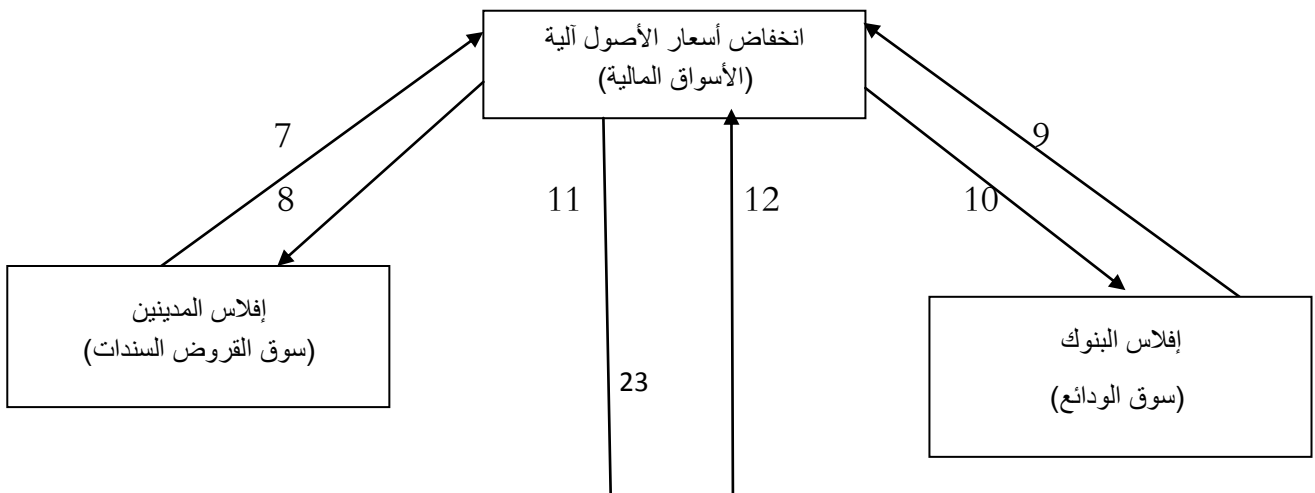
7. **سياسات سعر الصرف:** إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية؛ ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية القيام بدور مصرف الملاذ الأخير للإقراض بالعملة الأجنبية؛ حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدث أزمة العملة؛ وقد تمخض عن أزمة العملة في ميزان المدفوعات.

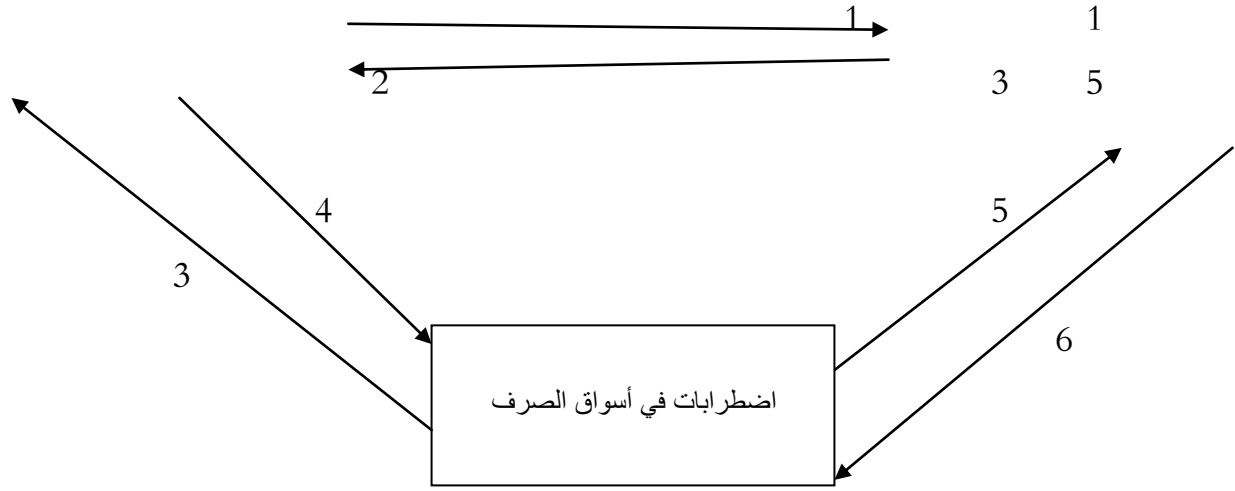
وعلى العموم يمكن استخلاص أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى وقوع الأزمات المالية في النقاط التالية:

- التغيرات الدولية، من الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحويل الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات والمعلومات الملوثة غير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.

ويترتب على الأزمات تدهور في الأسعار والخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات ويمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال.

وهناك قنوات لانتشار الازمة المالية يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:





يوضح هذا الشكل قنوات انتقال أو انتشار الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد، حيث شملت هذه القنوات أربعة أسواق أساسية على النحو التالي:

القناة 01: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلباً على البنوك و يزيد من احتمال إفلاسها.

القناة 02: توضح الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقدم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

القناة 03: أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

القناة 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال (خسائر الصرف) وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة 06: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، يؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناة 07 و 08: تم الآن انتقال الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم، فنتيجة ارتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك الحديثة الإصدار بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات الحديثة الإصدار وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الإصدار مما يعني حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة.

القناة 09 و 10: وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك الخاصة في الدول المتقدمة تملك حصة كبيرة من رصمة السوق المالية.

القناة 11 و12: وهي انتقال الأزمة من سوق الصرف إلى سوق المال، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير للمستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة وبالتالي يتسبب بانخفاض في أسعار الأصول المالية في سوق المال.

#### رابعاً : وجهة نظر الإسلام في أسباب الأزمات وتداعياتها

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة مدى هشاشة النظام الرأسمالي القائم على الليبرالية الذي يعمل بقاعدة "دعه يعمل دعه يمر"، وأن في السوق قوة خفية حسب آدم سميث قادرة على تنظيم السوق ذاتياً دون تدخل الدولة. بالمقابل كشفت هذه الأزمة عن صحة الأسس التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية، فحسب رئيس وزراء بريطانيا قولن براون "إن البنوك الإسلامية أكثر أماناً ومحافظها محمية بأصول حقيقية، وعملياتها ذات مردود جيد على الإقتصاد ومربوطة بمشاريع رصينة وقوية".

و في ضوء الإسلام ترجع الأزمة المالية العالمية إلى الأسباب التالية:

**1. الربا:** إرتبطت الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة، حيث عملت البنوك على تحفيز الأمريكيين بتملك العقارات بدلا من تأجيرها، وفي ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة متغير، ومع الإرتفاع المستمر لسعر الفائدة، مما أدى إلى إرتفاع أعباء القروض من حيث فوائدها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة حين توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم التي أصبحت تفوق القيمة السوقية للعقار نتيجة زيادة العرض وإنخفاض الأسعار.

ويشكل الربا عنصر خفي محفز للتضخم، وأكد كينز أن سعر الفائدة يشكل أحد الأسباب الرئيسية للتقلبات العنيفة في الإقتصاد الغربي، لذلك يرى أن سعر الفائدة يجب أن يقترب من الصفر. ويرى كينز الإقتصاي الأمريكي أن الكساد العظيم لسنة 1929 يرجع إلى التمويل عن طريق الإقتراض بفائدة، ويكمن العلاج في الإبتعاد عن الفائدة والإعتماد على التمويل الذاتي من خلال الأرباح غير الموزعة أو عن طريق المشاركة في المشاريع.

وقد حرم الإسلام الربا حيث أنه يؤدي إلى التضخم والظلم، بالمقابل أوجد حلاً لتمويل خطر الإئتمان العام من خلال الزكاة حيث من بين مصارفها نجد الغارمين بما يحقق التضامن و التكافل الإجتماعي.

**2. التوسع في الديون:** لجأت البنوك الأمريكية إلى التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية، كما إعتمدت على إصدار سندات في مقابل قروضها العقارية وبيع هذه السندات إلى مستثمرين عالميين مقابل فوائد، حيث قام هؤلاء المستثمرين ببيع هذه السندات مرة أخرى أو رهنها لدى صناديق إستثمار أو تحولت لشراء مزيد من السندات العقارية، بينما هذه السندات هي ناتجة من قروض عقارية، وهو ما يعرف بعملية التوريق، مما أدى إلى تحول طبيعة الإقتصاد العالمي إلى إقتصاد رمزي يقوم على المضاربة في الأصول المالية بحيث يقدر حجم الإقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الإقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى إتساع نطاق المضاربين وزيادة حدة الصدمات. بالمقابل نجد الإسلام يعمل على تحريم المضاربة في النقود، بالإضافة إلى إرتباط التمويل بالإقتصاد الحقيقي.

**3. الفساد:** يعتمد الإقتصاد الليبرالي على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة حسب المفكر مكيافيلي دون مراعاة أي ضوابط أخلاقية، ومن بين أدوات الفساد نجد: الظلم، السرقة، العدي والقمار، مما ساهم في حدوث الأزمة المالية العالمية. وقد إنتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في

خارجها، حيث غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم، مما جعلهم يتساهلون في منح قروض إئتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض. بالمقابل يعتمد الإسلام على مبدأ الغاية المشروعة تبرر الوسيلة المشروعة، لذلك يعمل الإسلام على محاربة جميع أشكال الفساد، و ذلك من خلال :

- منع مفسدات العرض: الإسراف، التبذير، التقدير... ..

- منع مفسدات الطلب: الخمر، الخنزير، القتل... ..

- منع مفسدات التبادل: السرقة، الرشوة، الغش، الإحتكار، القمار... ..

**4. التوسع في الإنفاق:** يشهد المجتمع الأمريكي تزايد في الإستهلاك، ويعتمد القطاع العائلي على الإئتمان بحيث يستهلك شهريا أضعاف ما يمكن أن يشتريه بدخله الجاري، وبلغت نسبة الإستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية 86.6 % سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة إذ تقل عن 70 % في المتوسط. ويشكل التوسع في الإنفاق فلسفة رأسمالية تعتمد على الإسراف والتبذير وزيادة الإستهلاك قصد تحقيق رفاهية أفراد المجتمع. إلا أن زيادة الإنفاق الخاص دون زيادة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة التضخم ومن تم ضعف القدرة الشرائية ونقص المبيعات، وبالتالي تباطؤ الإنتاج. أما زيادة الإنفاق الحكومي فإنه يؤدي إلى زيادة الضرائب ومن تم نقص السيولة، مما يؤدي إلى زيادة إصدار سندات الخزينة أو اللجوء إلى الإستدانة من السوق العالمي. بالمقابل نجد الإسلام يعمل على ترشيد الإستهلاك وتجنب جميع أشكال التبذير والإسراف.

#### IV. النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهما الزمني، فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي والذي بدوره يترتب عليه كساد. أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة في أسعار بعض الأصول أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

#### أولاً: ظاهرة الفقاعات ونظرية منسكي والمباريات

**1. ظاهرة الفقاعات:** "تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة (انفجار الفقاعة) وتعرف الفقاعة بالفقاعة السعرية والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة، وتتكون (الفقاعة) عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال، هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر المالي في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى".

**مثال:** فلنأخذ منزلا إيجاره الشهري مائة جنيه مثلا لكن قيمته في السوق مليون جنيه. وهذا غير معقول ولكن على كل هذا هو بالضبط ما، ومن علامات الفقاعة إذن بيع وشراء الأصول بحثا عن الربح الرأسمالي المتوقع (التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول (إيجاره السكني). وتنشأ الفقاعة عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبرره عوائدها كما يحدث في عملية المضاربة. ومن أشهر الفقاعات كانت فقاعة الدوت كوم (فقاعة شركات الانترنت) في سنة 2001



حيث انهارت جميع شركات الانترنت ولم يبقى إلا بضع شركات تعد على الأصابع، وفقاعة الانترنت كانت المحرك الأساسي لنشوء ما يعرف اليوم بشركات الويب.

**2. نظرية "مينسكي":** وفقا لنظرية مينسكي "Theory's Minsky" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، وتفسر هذه النظرية الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي مرحلة النمو وتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض. وتنتقل "عدوى" التفاؤل بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي في نظام الائتمان وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته.

**3. نظرية المباريات:** من التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته "نظرية المباريات تحت ما يعرف (بمباريات التنسيق) بين اللاعبين في الأسواق المالية، إذ تأخذ أدوات التحليل الاقتصادي على وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون المستثمرون...). فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخري أن يتخذه. بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ قرار ذاته حينئذ تبدو الصورة مختلفة. وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج بول كروغمان "Paul Krugman" على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً."

ثانياً: نظرية الأحمق الأكبر ونظرية القطيع والسيولة الزائدة وكروغمان

**1. نظرية الأحمق الأكبر:** تحدث أزمة سوق المال (الفقاعة) نتيجة أفعال المضاربين بشراء أصول بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية لاعتقادهم بأنهم سوف يتمكنوا من بيع هذه الأصول بأسعار أعلى من المضاربين الآخرين (حمقى). وتستمر الفقاعة طالما بقي حمقى عندهم الاستعداد لشراء الأصول بأسعارها العالية للغاية. وتتوقف الفقاعة عند آخر أحمق (الأحمق الأكبر) الذي لن يجد من يشتري منه الأصل بسعر مرتفع.

**2. نظرية القطيع:** تقوم هذه النظرية على ميل المستثمرين بالشراء والبيع في اتجاه السوق. ويلعب كل من المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي دوراً هاماً في تفجير الأزمة المالية، ولكن بعض الدراسات ترى أن المستثمر المحلي هو أول من يهرب عند حدوث الأزمة لأنه ببساطة لديه معلومات أكبر من المستثمر الأجنبي، وفي الغالب فإن المستثمر الأجنبي يتبع المستثمر المحلي أي: إن المستثمرين الأجانب يكونون عرضة لسلوك القطيع أكثر من المستثمرين المحليين.

3. نظرية السيولة الزائدة: تلعب السيولة الزائدة الناتجة عن زيادة الدخل أو سهول الائتمان من الأجهزة المالية إلى التشجيع على شراء الأصول عالية السعر، أو باختصار عندما تطارد كمية أموال كبيرة عددا محدودا من الأصول المالية.

4. نظرية كروغمان 1978 Krugman: طبقا لتفسير كروغمان 1978 Krugman عندما تتبع الدولة نظام سعر الصرف الثابت تحدث الأزمة نتيجة ارتفاع في عجز الموازنة العامة (العجز المالي الناتج عن سياسة مالية توسعية) والذي يتم تمويله من قبل طبع النقود (سياسة نقدية توسعية)، وينتج عن ذلك ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات، بمعنى آخر فإن عدم التوافق بين سياسات التوسع المالي والنقدي تؤديان إلى زيادة العجز الخارجي ومع تطبيق نظام سعر الصرف الثابت فإن تدهور الاحتياطات الخارجية وحده كفيلا بالتنبيه بحدوث أزمة صرف، مما يشعل المضاربة والهروب من العملة المحلية واستنزاف الاحتياطات الأجنبية.

وأثر العدوى أو ما يسمى "Contamination effect" أي انتقال الأزمات المالية (مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم) وانتشارها في دول أخرى.

حيث يختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في الوقت ذاته نتيجة لانتشار غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

### ثالثا: نظرية بقع الشمس والتغيرات البنوية والنقدية

1. نظرية بقع الشمس Jevons , 1875: " (نظرية الأرصاء والتقلبات الجوية) والتي ترجع أسباب حدوث الأزمة إلى تأثير الإشعاع الشمسي على إنتاج القطاع الزراعي، وانعكاس هذا التأثير على بقية القطاعات الأخرى (الصناعة والتجارة)، مما يؤدي إلى القول بأن ظهور هذه البقع بطريقة دورية يؤدي إلى تغير الأحوال مما يؤثر بالتوسع والانكماش على القطاع الزراعي ونظرا لارتباطات القطاعات ينتقل التأثير إلى المجالات الأخرى، وهناك اتجاه آخر يستند في تفسير الأزمة على ردود الفعل النفسية لرجال الأعمال نتيجة تغير سلوك المتغيرات الاقتصادية الفعلية حيث تعود ردود الفعل هذه إلى أخطاء في التنبؤ من قبل النظام الرأسمالي وتحدث الأزمات بسبب المبالغة الكبيرة في التفاؤل بأن الربح المتوقع سيكون كبيرا أو من قبل المتشائمين بأن الحسائر ستكون كبيرة وذلك استنادا إلى سلوكهم النفسي بدرجة كبيرة ويسمى هذا الاتجاه بالنظرية السوسولوجية للأزمة "

2. نظرية التغيرات البنوية Akerman, 1945: ترى بأن التغيرات في البناء الهيكلي للاقتصاد تقف وراء التغيرات والتحولات الاقتصادية وتحدث هذه التغيرات نتيجة تغير العديد من القوى منها التقدم التقني، النمو السكاني التغيرات السياسية، الاضرابات، وتعتبر هذه القوى أساسية، وهناك قوى ثانوية منها توسع الصناعة على حساب الزراعة، تطور نظام الإقراض، التحولات في توزيع الدخل.

3. النظرية النقدية La Monétaire Théorie: "من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريبا يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ وابتداء من النظرية النقدية خلال القرن الرابع

عشر حتى العقد الثالث والقرن العشرين (فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) إلا أنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) وعليه يفترض (من وجهة نظر ريكاردو) أن يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات".

**4. نظرية الأرصدة النقدية:** التي كانت امتدادا للتحليل الكلاسيكي، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود). وفيما بعد ظهرت (النظرية النقدية الكنزية La Monétaire Théorie Kynésienne) بأفكار رائدها Keynes.M.J وغيره من الرواد كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، غير أن التغيرات في أسعار الفائدة يمكن أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالأستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار. فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد.

ولقد جاءت نظريات كينز هذه لتصحيح النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تقول أن حرية عمل الأسواق تؤدي حتما وبشكل آلي إلى تأمين العمالة الكاملة لجميع الموارد بما في ذلك اليد العاملة الفكر الاقتصادي الجديد. الذي يمكن تسميته بالفكر النيوليبرالي استند إلى وثيقة صدرت عام 1989، وأصبحت معروفة تحت اسم "إجماع واشنطن"، وهي تشمل على عشر وصايا اقتصادية، منها الخصخصة، وتخفيض الضرائب على الأثرياء وتحرير التجارة الدولية و انتقال رؤوس الأموال، وتخفيض الإجراءات و القيود الحكومية على عمل الأسواق، والانضباط المالي، خصوصا تخفيض أذونات الخزينة... الخ.

#### V. الآثار الازمات المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية

##### أولا : آثارها على الدول المتقدمة

- إفلاس الكثير من البنوك والمصارف والمؤسسات بسبب نقص السيولة وزيادة المسحوبات المودعين.
- قيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانيتها.
- فقدان المقترضين لاصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض.
- تراجع أسواق المالية حيث شهدة بلدان عديدة تراجعاً في أسواق المال.
- تراجع أرباح المؤسسات المالية حيث خسر بنك واشنطن 27 % من قيمة أسهمه.
- إغلاق 11 بنك منها بنك اندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار وودائع تصل الى 19 دولار.
- ارتفاع حجم الديون حيث بلغ حجم الدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة أكثر من 11 تريليون دولار.
- عجز في الموازنة حيث قدر العجز في الموازنة الأمريكية 450 مليار دولار.
- ارتفاع معدلات البطالة التي أحدثت انكماشاً ملحوظاً في اقتصاديات الدول.
- انخفاض أسعار الفائدة.

- إرتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي استمر لفترة معينة قبل أن يبدأ في الإنخفاض.
- تراجع قيمة الدولار الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وأزمة الإئتمان المصرفي في الولايات المتحدة.
- الخلل في التوازنات الاقتصادية.
- إختيار أكبر المؤسسات الاقتصادية.
- إنخفاض نسبة النمو الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي.
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.

### ثانيا : آثارها على الدول النامية

في إطار تحديد أثر الازمة العالمية على اقتصاديات الناشئة يمكن التمييز بين نوعين من الدول النامية والبتروولية، فالدول غير النفطية يمكن ملاحظة أن تأثير هذه الأزمة عليها يتمثل في :

- 1- انخفاض المساعدات التنموية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الدخول لهذه الدول.
  - 2- انخفاض الدخول الوطنية الذي يؤدي بدوره الى تقليص معدل الإنفاق العام وتفاقم البطالة.
  - 3- اهتزاز أوضاع البنوك المحلية وفقدان سيطرتها على السياسة النقدية وضبط عرض النقود.
- أما الدول البتروولية فبالرغم من أنها تعتبر أقل تأثراً، والدور الذي يلعبه النفط والغاز في التجارة الدولية، إلا أنه يمكن رصد بعض الآثار السلبية في المدى الطويل، وتتمثل أبرز التحديات في:
- إنخفاض الطلب على النفط نتيجة الكساد العالمي.
  - تراجع الجهاز الإنتاجي في الدول المستوردة ما ينعكس سلباً على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.
  - تراجع بورصات الدول النامية على سبيل المثال بورصة الكويت والتي تحتل المرتبة الثانية من حيث العالم العربي بنسبة 6,3%، وتدهور البورصة الثانية في الإمارات العربية المتحدة وهي سوق الاوراق المالية في ابو ظبي بنسبة 7.4%.
  - إرتفاع معدلات البطالة نتيجة عديدة اهمها عدد من الشركات المحلية قامت بالاستغناء عن عدد من الموظفين بعد اعادة هيكله لتخفيف نفقاتها.
  - إنسحاب المستثمرين من المشاريع وهذا ما حدث في المملكة العربية المتحدة.
  - تأثير الميزان التجاري جراء نقص التبادل التجاري خاصة من جهة الصادرات، وعلى سبيل المثال نذكر الميزان التجاري المصري الذي تأثرت صادراته بنسبة 12% .
  - إنخفاض معدل النمو في الودائع.
  - تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سواء بالعملات الأجنبية أو العملات المحلية.
  - إنخفاض حصيلة الجهاز المصرفي من النقد الجني.
  - تراجع حجم البنوك في مجال التجزئة المصرفية ( قروض شخصية، قروض تمويل السيارات).
  - تأثير كافة تعاملات البنوك المرتبطة بالتجارة الخارجية أو الداخلية نتيجة تراجع الصادرات والواردات وتراجع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي.

- تأثر منتجات السياحة والقطاعات المرتبطة بها.
  - تأثير قطاع الصناعة التحويلية وخاصة المنشآت التي تقوم بالتصدير والبيع منتجاتها في أسواق محلية.
  - خفض المساعدات والاستثمارات الخارجية نتيجة تركيز كل بلد على مشكلاته الداخلية.
- وتعود حدة التأثيرات التي تتعرض لها الدول النامية إلى مجموعة من العوامل، نذكر من أبرزها:
- قلة وضعف المعلومات المتوفرة لدى المستثمرين على أوضاع الاقتصاد مما يدفعهم إلى الإكتفاء بتقليد سلوك من يعتقدون أنهم أكثر منهم دراية ومعرفة بالأمور.
  - ضيق وصغر الأسواق فيها مقارنة بالتدفقات الرأسمالية الدولية.
  - وجود ضمانات حكومية ضمنية في الدول النامية بتشجيع الإقراض غير الرشيد.
- وهذا ما يجعل البنوك فيها لا تراعي الأوضاع الفعلية للمقترضين.

### ثالثا : تأثيرها على الاقتصاديات العربية

انعكست تداعيات الأزمة على اقتصاديات الدول، منها العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية، والأكد أن درجة تأثيرها تختلف بين هذه الدول على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي، أما بعض دول المغرب العربي فتعتبر أقل تأثيرا، حيث شهدت تدهورا طفيفا في بعض المؤشرات الاقتصادية، من حيث معدلات النمو الايجابية و المرتفعة نسبيا.

وعلى الرغم من قلة تأثير المنطقة العربية بشكل مباشر بالأزمة، فقد تأثر اقتصادها الحقيقي من خلال:

- تراجع الصادرات جراء انخفاض الطلب العالمي.
- تراجع التحويلات المالية للمهاجرين.
- تراجع المساعدات الدولية .
- تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر.
- صعوبة الحصول على القروض.
- تراجع تحويلات العاملين في الخارج، حيث تقدر التحويلات للدول العربية من دول أوروبا والخليج نحو 25 مليار دولار أمريكي.
- انخفاض عائدات السياحة.
- انخفاض عائدات الصادرات، حسب البيانات فقد انخفضت عائدات الصادرات المغربية على سبيل المثال بنحو 14٪.
- تزايد البطالة وحالات الفقر وضعف خلق فرص عمل جديدة.

### رابعا : آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى، جزء من الاقتصاد العالمي وهذا نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول، ومما لا شك فيه أن الجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى من تداعيات الأزمة على الأنظمة والسياسات

الاقتصادية والمصرفية، وتأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء في المدى الطويل أو القصير، حيث أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية :

- ✓ أكد الاقتصادي الأمريكي "جوزيف ستيجليتز" أن امتلاك الجزائر لإحتياطي صرف مهم سيسمح للجزائر بتفادي بعض آثار الأزمة العالمية لكن شريطة أن يكون تسيير الأموال جيدا لتعود الفائدة على البلاد.
- ✓ عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي.
- ✓ عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- ✓ إنغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات.
- ✓ إعتتماد الحكومة الجزائرية على ميزانية بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول إلى حد ما، ولكن مع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار في الجزائر هذا من شأنه أن يؤثر على مشاريع البنى التحتية والهياكل القاعدية من طرقات و موانئ ومطارات التي تمول من قبل الدولة و و ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرته في مجال التوظيف المالي.
- ✓ غياب سوق الأوراق المالية في الجزائر شكل ضمانا لانعدام المتاجرة بالأوراق المالية مع المصارف الأجنبية.
- ✓ الجزائر تستفيد من هذه الأزمة التي انخفض بسببها مستوى الطلب الكلي، الأمر الذي ينعكس على انخفاض أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية، انخفاض أسعار واردات السلع الغذائية والمواد الأولية الأخرى كالحديد والإسمنت بحكم أن الجزائر اليوم تعتمد كليا على السلع المستوردة ولقد اجتنبت الحكومة الجزائرية عدة إشكالات عند إعدادها الميزانية العامة باتخاذها سعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهو 37 دولار، الأمر الذي جعل شركة سوناطراك الجزائرية على سبيل المثال، كبرى شركات الطاقة في افريقيا والثانية عشر عالميا تحمي نفسها من الأزمة العقارية عن طريق مواصلة خططها الاستثمارية.

## VI – الإدارة التحوطية وسبل الإدارة الجيدة للأزمات المالية

نظرا لتشعب الأزمات المالية وتعددتها واتساع آثارها، وصعوبة التعامل معها، ونظرا لتعدد المتغيرات التي تحكمها، أبرز الحاجة إلى قرار رشيد وسريع لإدارة هذه الأزمات وإدراك المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها أو التقليل من آثارها.

إن إدارة الأزمات المالية هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات المالية بشكل منظم لمواجهة هذه الأزمات والتقليل من الآثار الناتجة عنها ومحاولة اتخاذ السياسات المناسبة لتجنبها.

وبسبب إفلاس العديد من البنوك تأثيرا بالأزمة المالية، فإن ذلك يقود البنوك إلى البحث عن كيفية إدارة هذه الأزمات باعتبار أن سلامة واستقرار هذه الأخيرة يعتبر أحد الركائز الأساسية لاستقرار النظام المصرفي والاقتصاد بصفة عامة.

أولا: ماهية إدارة الأزمات

**1. تعريف إدارة الأزمات:** تركز إدارة الأزمات على تخفيض الآثار السلبية المرتبطة بالأزمة، وتحديد مصادر المخاطر والتحديات

وإزالة مسبباتها أو تقليل الخسائر الناتجة عنها، وهناك عدة تعريفات لإدارة الأزمات منها:

عرفت بأنها كافة الوسائل والإجراءات والأنشطة التي تنفذها المنظمة بصفة مستمرة في مراحل ما قبل الأزمة وأثناءها وبعدها وقوعها.

تشير إلى النظام الذي يطبق لتجنب الحالات الطارئة وكيفية التعامل معها عند حدوثها لغرض التخفيف من آثارها.

كما تشير أيضا إلى منهجية الإدارة في التعامل مع الأزمات في ضوء الاستعداد والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانات المتوفرة والمهارات وأنماط الإدارة السائدة.

وصفت كذلك بأنها مجموعة من العوامل المصممة لمكافحة الأزمات وتخفيف الضرر الفعلي، وهي السعي لمنع أو تخفيف النتائج السلبية للأزمة وبالتالي حماية المنظمة أو المنشأة وأصحاب المصلحة من الأذى.

كما أنها عبارة عن أساليب علمية وإدارية تستخدم لمواجهة الحالات الطارئة، وإجراء الاستعدادات اللازمة لها قبل وقوعها.

**2. مراحل إدارة الأزمات:** وتمثل في:

**أ- المرحلة الأولى: اكتشاف إشارات الإنذار:** عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدى.

**ب- المرحلة الثانية: الاستعداد والوقاية:** يجب أن يتوافر لدى المجتمع الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات، ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، إن الهدف من الوقاية يتلخص في اكتشاف نقاط الضعف في نظام الوقاية بالمجتمع، وهناك علاقة بين التنبؤ بالأزمات وبين الاستعداد والوقاية منها.

**ج- المرحلة الثالثة: احتواء الأضرار والحد منها:** من سوء الحظ بل إنه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن الميول التدميرية تعد خاصية طبيعية لكافة النظم الحية، وعلى ذلك فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات تتلخص في إعداد وسائل الحد من الأضرار أو منعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى في أي مجال للحماية من الأزمة.

**د- المرحلة الرابعة: استعادة النشاط:** تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج قصيرة وطويلة الأجل، وإذا لم تختبر هذه البرامج مسبقا فإنه يكون من الصعب الاستجابة ووضع الحلول المناسبة عندما تحدث الأزمة، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب منها محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت، والملاحظ أن المديرين الذين يحددون مسبقا العناصر والعمليات والأفراد، الذين يعتبرون على درجة من الأهمية للقيام بالعمليات اليومية يستطيعون إنجاز هذه المرحلة بكفاءة.

**هـ- المرحلة الخامسة: التعلم:** المرحلة الأخيرة هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، حيث أن التعلم يعد أمرا حيويا، غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلقتها الأزمة.

**3. أهداف إدارة الأزمات:** تهدف إدارة الأزمات إلى مايلي:

- منع وقوع الأزمة كلما أمكن ذلك.

- مواجهة الأزمة بكفاءة وفعالية.

- تحليل الأزمة والاستفادة منها في منع وقوع الأزمات المشابهة أو تحسين وتطوير قدرات المنظمة وأدائها فور مواجهة تلك الأزمات.

- وضع قائمة بالتهديدات والمخاطر المحتملة ووضع أولويات لها حسب أهميتها.

- حسن استغلال الوقت المتاح للمواجهة عن طريق تقليل الوقت اللازم لاتخاذ قرار منع الأزمات أو مواجهتها.

- الاستغلال الكفء للموارد المتاحة و ضمان سرعة توجيهها للتعامل مع الأزمة.

- استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات السابقة و تحسين طرق مواجهتها مستقبلا.

### ثانيا: سياسات تجنب الأزمات المالية

**1. السياسات العامة لتجنب الأزمات المالية:** هناك جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها:

- العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت النظام الداخلي للدولة، وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنوع، والتأمين ضد تلك المخاطر، والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات، بالإضافة إلى استخدام سياسات مالية ونقدية أكثر التزاما بأهدافها.

- الاستعداد والتجهيز الكافي لحالات الانكماش في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي، وتوسيع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.

- التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة، مع التزامات المصرف الحاضرة والمطلوبة.

- الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، كما يجب العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية، والمؤسسية، والتنظيمية للقطاع المصرفي.

- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني، وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي المالي.

- إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع تدخل الحكومة عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفة تنفيذ السياسة النقدية.

- مراقبة رؤوس الأموال والتقليل من دخول التدفقات المالية قصيرة الأجل والتي تهدف إلى المضاربة وذلك عن طريق فرض ضريبة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي تهدف إلى المضاربة، وذلك عن طريق فرض ضريبة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتقدر بـ 0.05% إلى 1%.

- تطبيق هذه الضريبة على كافة الأسواق المالية الدولية وإلا فإن رؤوس الأموال ستتجه إلى الأماكن التي لا تطبق فيها هذا الرسم.

- الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور الملاءة، وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي، حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى، هذه الطرق تتضمن:



- ✓ نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإجبارية؛
- ✓ التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر؛
- ✓ زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات؛
- ✓ تعيين مدققي حسابات خارجيين؛
- ✓ منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني: وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد؛
- ✓ انشاء مكتب مركزي للمخاطر؛
- ✓ استخدام نظام تأمين الودائع.

2. دور المدير المالي في تجنب والحد من تأثير الأزمات المالية: وسوف نتناول فيما يلي بالتفصيل دور المدير المالي في الحد من تأثير الأزمة المالية على منظمته بحيث يتجنب آثارها إلى الحد الذي يحمي منظمته من تحمل خسائر قد تؤدي إلى انهيار المنظمة.

أ- دور المدير المالي في الحد من تأثير أزمة سوق الأوراق المالية: من خلال ما يلي:

- ✓ يجب على المدير المالي في الشركة أن يقوم بالتوجيه لإدارة الشركة وذلك بالقيام بشراء أسهم هذه الشركة من السوق وخاصة إذا كانت هناك توقعات كبيرة بأن الإقبال على بيع الأسهم سيبقى مستمراً.
- ✓ يوجد بعض الفرص في هذه الأزمات يمكن للمدير المالي وللشركة الاستفادة منها: إن أقدم عدد من المستثمرين قليلي الخبرة والمعرفة بأسواق المال على بيع أوراق مالية بأسعار أقل مما ينبغي، سوف يجد فيه المدير المالي الذي يتسم بالرشد فرصة سانحة لتحقيق أرباح غير عادية، وذلك بمواجهة أوامر البيع بأوامر شراء فورية.

ب- دور المدير المالي في الحد من تأثير الأزمة المصرفية: لتجنب الأزمات المصرفية، يجب على المدير المالي في المصارف القيام بما يلي:

- ✓ اعتماد أسلوب التنوع في عمل المصرف؛
- ✓ التأمين ضد المخاطر؛
- ✓ عدم الاعتماد الكبير على المشتقات المالية؛
- ✓ الاحتفاظ بسيولة كافية؛
- ✓ التقييم الجيد للقروض حيث يجب فرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض التي تتسم بالمخاطرة؛
- ✓ تقييم الوضع المالي للمقترضين.

ج- دور المدير المالي في الحد من تأثير أزمات أسعار الصرف: يلعب المدير المالي دوراً كبيراً في الأزمات التي تحدث في أسعار الصرف وخاصة قبل حدوث الأزمة، ويمكن للمدير المالي أن يقوم ببعض الإجراءات التي قد تجنب منظمته الكثير من الخسائر فمن هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

- ✓ الاستفادة من بعض المعايير التي تدل على قرب حدوث الأزمات في أسعار الصرف ومنها:
- ✚ قبل انفجار الأزمة فإن القيمة الحقيقية للعملة تكون أعلى من قيمتها خلال الفترة العادية تصل هذه النسبة إلى 25% بالنسبة للدول الناشئة.
- ✚ الأحداث المؤدية إلى أزمة صرف تتلخص في التوسع الاقتصادي مصحوباً بسياسة نقدية توسعية، ونمو قوي للاقتراض المحلي.
- ✚ في بعض الأحيان وجود تضخم مرتفع. فمثلاً التضخم في الأسواق الناشئة كان 10-15% أعلى من الفترات العادية.
- ✓ الاعتماد على بعض البيانات يسمح بتحديد أزمات الصرف بشكل جيد من أهم هذه المؤشرات ( معدل تغير سعر العملة).
- ✓ عند توقع المدير المالي حدوث هذه الأزمة يجب عليه محاولة الاحتفاظ ببعض القطع الأجنبي لتمويل بعض العمليات الخارجية أثناء الأزمة.
- ✓ دلت الأزمات التي حدثت في الماضي أن أسعار الفائدة عند حدوث أزمة أسعار الصرف تتجه للارتفاع، لذا يجب على المدير المالي محاولة تجنب الحصول على قروض مصرفية قد تؤدي إلى حدوث بعض المشكلات للمنظمة في حال عدم القدرة على تسديد الأقساط مع الفوائد.
- ✓ عند حدوث أزمة في أسعار الصرف تزداد أسعار الفائدة عما كانت قبل الأزمة وتصبح عملية الاقتراض من المصارف عملية غير مجدية للشركة، لذا يمكن الاستفادة من طرق أخرى لتمويل العمليات كإصدار سندات أو أسهم.
- د- دور المدير المالي في الحد من تأثير أزمات المديونية:** من خلال ما يلي:
- ✓ يجب على المدير المالي متابعة نسب المديونية الخارجية للتنبؤ بحدوث أزمة قبل حدوثها محاولة تجنبها، ويجب عليه الحصول على تقارير دورية عن الديون الخارجية وتاريخ استحقاقها وخاصة القروض الممولة من مصادر خاصة التي تكون في الغالب ذات سعر فائدة كبير وفترة استحقاق قصيرة، وفي معظم الأحيان تجبر هذه المؤسسات المالية الخاصة الدول المقترضة على سداد الدين أو إعادة هيكلته بفائدة أعلى.
- ✓ عند حصول أزمة ديون خارجية تضعف معدلات النمو والإنفاق الحكومي على بعض المشاريع الحيوية في هذه الدول كطرق المواصلات مثلاً، والتي تساعد المنظمات في أداء أعمالها فستكون المنظمة مجبرة على القيام ببعض المشاريع للقيام بأعمالها.
- ✓ تقوم الدول ذات المديونية العالية باستخدام بعضاً من إنتاجها المحلي لخدمة هذه الديون، مما يؤدي إلى بعض المشكلات بالنسبة للمنظمات في تأمين بعض المواد التي تحتاجها، لذا يجب على المدير المالي البحث عن مصادر أخرى لتأمين هذه الموارد وهنا يظهر لنا أثر التنبؤ من جهة المدير المالي لحدوث هذه الأزمات، حيث يقوم بتأمين احتياجاته من المواد والحفاظ بكميات من القطع الأجنبي.
- ✓ يوجد بعض الفرص في هذه الأزمات حيث تمتنع الدول التي تعاني من مديونية كبيرة عن استيراد بعض المواد بسبب التزاماتها، فيمكن للمنظمات التي تملك طاقات كبيرة على إنتاج هذه المواد وتصريفها بسهولة في السوق المحلي بسبب الطلب الكبير عليه.
- هـ- دور المدير المالي في الحد من تأثير الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري):** بسبب الكساد الذي يعاني منه العالم اليوم ونقص السيولة تعاني المنظمات من مشاكل كبيرة في عدم القدرة على تصريف منتجاتها أو عدم القدرة على الحصول على

قروض للقيام بالتوسع في بعض نشاطاتها أو لتمويل عملياتها، وبالتالي يظهر لنا الدور الذي يلعبه المدير المالي لمساعدة المنظمة على القيام بنشاطاتها، حيث يمكن للمدير المالي القيام بما يلي:

✓ الموازنة بين عدة بدائل عند الحاجة للحصول على قروض بين الاقتراض من المصرف أو عن طريق إصدار السندات أو إصدار أسهم.

✓ استخدام سياسات لتصريف المنتجات مثل حسومات سريعة على المنتجات أو تمويل عمليات ترويجية أو تمويل بعض عمليات التصدير.

✓ يمكن الاستغناء عن بعض الوظائف إن كانت الحاجة إليها غير كبيرة وتسريح بعض الموظفين إن كان هناك ضرورة لذلك.

✓ القيام بعملية تأمين على موجودات وممتلكات المنظمة من مباني وعقارات ومعدات تجنباً لأي خطر قد يصيب المنظمة.

✓ محاولة الاحتفاظ بنسبة من أرباح المنظمة لمواجهة التحديات التي قد تصيب المنظمة في المستقبل.

✓ الاعتماد على بعض المصارف الإسلامية لتمويل بعض العمليات لأن هذه المصارف أثبتت كفاءتها في هذه الأزمة.

✓ هناك بعض الفرص التي يمكن للمنظمة استغلالها في هذه الأزمة، حيث يمكن للمنظمة شراء بعض المنظمات الخاسرة أو الاندماج معها أو الاستفادة من بعض خبراتها.

**و- توجيهات عامة للمدير المالي أثناء حدوث الأزمات المالية:** هناك إجراءات مهمة في أثناء الأزمات المالية وهي عدم اليأس، أي أن المدير المالي يجب أن لا يقف عاجزاً أمام الأوضاع التي تلم بمنظمتهم أو بالبلد الذي يعيش فيه بل يجب عليه البحث عن الوسائل التي يستطيع من خلالها التغلب على الظروف الصعبة التي تلم بالمنظمة، ويجب عليه القيام بعدة إجراءات تستطيع مساعدته ومنها:

✓ الاعتماد على مراكز البحوث والاستشارات؛

✓ الاعتماد على الخبراء والمختصين في مجال الإدارة المالية؛

✓ الاعتماد على بعض المدراء الماليين في منظمات أخرى لعرض تجاربهم وخبراتهم وكيفية تعاملهم مع هذه الأزمة، ومن هنا يظهر لنا الدور الذي يلعبه المدير المالي للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها؛

ويجب على المدير المالي إقامة شبكة علاقات واسعة مع مدراء ماليين في داخل الدولة التي يعيش فيها أو المدراء الماليين في دول أخرى، قصد الاستفادة من تجاربهم ومحاولة تحقيق التنسيق فيما بينهم لمحاولة تفادي الأزمة.